لان الجزء منها اما ان يقوي على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء
منها متى قوي على ما لا يتناهى من مبدإ معين والكل يقوى من ذلك المبدإ
على اكثر مما يقوي عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في
جهة عدم تناهيه وانه مح فتعين ان يقوي الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك
ساير الاجزاء فيلزم ان يقوي الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا متناهية وههنا
اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم اجزاء
فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها
الى بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعدد
الاجزاء الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية اثار غير متناهية

بالضرورة

بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على اثر لان
الانقسام الى غير النهاية مما يؤدي بالاخرة الى الاجزاء في غاية الصغر والضعف بحيث
لا تنقسم منها شيء في الخارج وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية
او الفرضية لعدمها في الخارج لا اثر لها قطعا فاجزاء الممكنة الوجود في
الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك
الاثار المتناهية بعضها الى البعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا
متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل
ما يقوي عليه القوة الجسمانية فهو متناه وهذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا يقوى
على غير المتناهي وهي كبرى القياس فثبوتها بانه البرهان على المط واما تقييد الغير
المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي

Copyright © King Saud University